الخروج من اللّادولة
المسألة الشيعيَّة وأي خيارات؟

إعداد

د. علي خليفة

آذار/ مارس 2025

تتطرّق هذه الورقة إلى واقع معقّد ساد خلال العقود الأخيرة في لبنان واتّسم بتراكم عوامل داخلية وخارجية أدّت إلى حجب الدولة كجهاز ناظم في المجتمع. فحلّت محل الدولة ومؤسساتها الشرعية ذات الدور الرمزي والصوري، تركيبةٌ مافياوية استحوذت على السلطة الفعلية ونمت في ظلّها تنظيمات مسلّحة أطاحت بالسيادة الوطنية، منازعةً الدولة أدوارها الحصرية سيّما في الدفاع والأمن (ميليشيا حزب الله أبرزها وأكثرها خطورة وتنظيمًا). فتناسلت الأزمات في الداخل، وأصبح لبنان "مجتمعًا بلا دولة" [1] على الأعم، مع ما تجرّه هذه التجربة العصيبة من شقاء تلقائي. ودخل لبنان على مستوى العلاقات الخارجية في عزلة قاتلة عن محيطه وعن العالم وأصبح في ظلّ تحالف المافيا والميليشيا دولةً تستغرق في الفشل[2] وتجذب العقوبات ويهاجر منها خيرة أبنائها.

تبحث هذه الورقة في تطورات الحقبة المفصلية التي بدأت تتشكّل معالمها على وقع التغيرات القاصمة في المشهد الجيو-سياسي الذي أعقب عملية "طوفان الأقصى" وأسفر عن تقليم أدوار الأذرع العسكرية للنظام الإسلامي في إيران، وتقهقر نفوذه، وإضعاف مشروعه. إذ انكفأت ولاية الفقيه المتمدّدة حتى المتوسط على الساحل السوري مع سقوط نظام بشار الأسد. وكانت الهزيمة العسكرية التي حلّت بحزب الله في لبنان بعد انخراطه في المواجهات تحت عنوان "مشاغلة إسرائيل" ثم "إسناد غزّة" في إطار المشروع الإيراني المعروف بـ "وحدة الساحات"، مقدّمة لانفكاك تحالف المافيا والميليشيا على إثر الانهيار الذي أصاب دولة حزب الله القائمة على حساب الدولة اللبنانية، وتداعي الأنظمة الموازية المتصلة به تباعًا، عسكريًا وماليًا واقتصاديًا واجتماعيًا[3]. فكانت مصائب ميليشيا حزب الله عند المجتمع اللبناني ككلّ فوائد للدولة تستعيد من خلالها ما ضاع وفات. فانتهى الشغور الرئاسي بزخم دولي وتمّ انتخاب قائد الجيش جوزاف عون رئيسًا للجمهورية وتسمية القاضي نواف سلام رئيسًا للحكومة وإعداد بيان وزاري تحت مظلّة وثيقة الوفاق الوطني وميثاق الأمم المتحدة ومرجعية الدولة كجهاز ناظم في المجتمع. خطوات في مبتدأ مسار قد يفضي إلى حلّ جذري للبنان في سبيل طيّ صفحة هيمنة تحالف المافيا والميليشيا نهائيًا. لأجل ذلك، تقترح هذه الورقة مجموعة من الأفكار المتمحورة حول استعادة مشروع الدولة بأدوارها كافة في الدفاع والأمن والاقتصاد والمجتمع، ومتمّمات المشروع وشروطه، لناحية إحلال المواطنة الكاملة وربطها بالديموقراطية وحقوق الإنسان في مجتمع غنيّ بتنوّعه وبتفاعل مكوناته في سياق حضاري وثقافي يتبنّى قيم الحريات والانفتاح والأخوة الإنسانية.

[1] Khalife, A. (2011) Une Société sans citoyens: enjeux de l’éducation à la citoyenneté démocratique dans la société multicommunautaire libanaise. Sarrebrouck: EUE.

[2] Acemoglu, D. & Robinson, J.-A. (2013) “Small differences and Critical junctures: the weight of History” in Why Nations Fail, Profile Books LTD, p.112.

[3] خليفة، ع. (2023) شيعة لبنان في التعليم: فينشأة نظام تربوي رديف ومآلاته. إصدار مؤسسة أمم للتوثيق والأبحاث
خليفة، ع. (2023) شيعة لبنان في الاقتصاد: كيانٌ موازٍ يجذب العقوبات. إصدار مؤسسة أمم للتوثيق والأبحاث

أولاً: واقع حال تحالف المافيا والميليشيا

1.1 أحد جذور الدولة العميقة في لبنان؟

الديموقراطية التوافقية هي بالأصل أحد أنماط الديموقراطيات في المجتمعات المتعددة بحسب المفكر السياسي آرندت ليبهارت [4]، وتنتج عنها التشاركية كمبدأ مهم ومفهوم مفتاحي لممارسة الحكم.

تحالف المافيا والميليشيا عطّل الديموقراطية التوافقية وأفرغها من معناها وجعل الطائفية في أبشع صورها تنوب عن التشاركية وتغتال مراميها ومرتجاها. وأصبحت الطائفية، في ظلّ تحالف المافيا والميليشيا، تكرس الزبائنية والمحاصصة على حساب الكفاءة وحسن انتظام الإدارة والمؤسسات العامة. فضعفت الدولة في بنيانها نتيجة تنازعها وتقاسمها بين أصحاب المنافع والمكاسب. وتنازعت المافيا والميليشيا أدوار الدولة الحصرية التي تقوم بها عادة الدول في مجتمعاتها، أدوار الدفاع والأمن والاقتصاد والمجتمع. فأصبح هناك سلاح رديف واقتصاد موازٍ ونظام تعليمي موازٍ وهيئات قضائية وصحية موازية.

كما نتج عن شبكة المصالح والمنافع التي تشكّل البنية القاعدية للدولة العميقة، اقتصادٌ ريعي تحكمه النخب السياسية التي تستغل الموارد والمقدرات العامة لمصالحها الخاصة، عبر الوكالات والريوع. وفي ظلّ تحالف المافيا والميليشيا، تمّ تغييب التنمية وما برح التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يزداد، حيث تستفيد النخب الحاكمة من الوضع القائم بينما يعاني المواطنات والمواطنون من تردي الخدمات الأساسية[5].

تحالف المافيا والميليشيا قائم على تبادلات نفعية تطيح بمجملها بمشروع الدولة وتزدهر على جثته. ودون ذلك، موبقات شتى: في الأمن، وجود سلاح خارج احتكار الدولة لوظائف الدفاع والأمن يخلق انقسامات داخلية ويفتح الباب على كل الشرور جراء استجلاب الحروب والويلات بلا انقطاع، كما يؤثر على سلطة الدولة في فرض سيادة القانون. في الاقتصاد لا استقرار ناجز ولا شفافية ولا محاسبة ولا إمكانية للتعافي بدليل تعاقب سنوات على الأزمة الاقتصادية دون أي فعل جاد ومخطط مدروس للخروج منها.

2.1 "المسألة الشيعيّة": حبل ودنس المافيا والميليشيا

بعد تثبيت النظام الإسلامي في إيران عقب الاحتجاجات الشعبية العارمة التي أطاحت بحكم الشاه، تنامى مشروع النفوذ الإسلامي الشيعي وإرادة التدخل بالشؤون الداخلية للدول ومنها لبنان، تحت عنوان تصدير الثورة الإسلامية ومناصرة المستضعفين. والدستور الإيراني في هذا المجال يتنافى مع القانون الدولي والعلاقات الدولية وسيادة الدول. واستهدفت التدخلات الإيرانية استقطاب الشيعة وانتزاعهم من أوطانهم وقضايا مجتمعاتهم وإلحاقهم عبر الولاء السياسي والديني إلى مشروع الولاية العامة للفقيه في إيران. فأصبحت الحالة الطائفية الشيعية تحديدًا في لبنان مسألة إشكالية تتخطّى الإطار

[4] Lijphart, A. (2018) Patterns of Democracy. Government Forms and Performance in thirty-six countries. Second Edition. Seawolf Press.

[5] Shehadi, N. & Harney, B. (Eds) (1989) Politics and Economy in Lebanon. The center for Lebanese studies, Oxford

التاريخي والاجتماعي والثقافي للمجتمع اللبناني المتعدّد الطوائف. وقامت "المسألة الشيعية"[6] على عسكرة طائفة واختزال تمثيلها وتأبيد المقاومة كحرب مفتوحة ودائمة بلا أفق وطني بحيث ارتبطت كوظيفة وأدوار بخريطة التوسع والنفوذ لولاية الفقيه المتمدّدة.

وبعدما تولّدت وترعرعت "المسألة الشيعية" في ظلّ تحالف المافيا والميليشيا، أصبح تحالف المافيا والميليشيا بدوره يمنع على قاعدة التبادلات النفعية أي إمكانية لتخطّي "المسألة الشيعية" أو مواجهتها. فساهمت "المسألة الشيعية" بمراكمة الهزائم تحت الإصرار على الترويج لها بوصفها انتصارات إلهية باهرة أو إرادة عليا قاهرة واستمرّ تحالف المافيا والميليشيا بإفراغ الدولة من الداخل من مقدراتها ووظائفها وأدوارها واستتباعها لصراعات النفوذ والمحاور في المنطقة وحروب الآخرين على حساب المصلحة الوطنية العليا لسائر اللبنانيين.

الهزيمة العسكرية لحزب الله كانت بمثابة الضرورة لفتح كوة في جدار "المسألة الشيعية" وبداية الإطاحة بتحالف المافيا والميليشيا عبر إسقاط أحد قطبيه. فالحرب التي كانت بمثابة النكبة على الطائفة الشيعية تحديدًا، وتنظيم حزب الله العسكري والمالي، قد تحفّز الانتقال إلى مشروع الدولة الذي لا بد منه ولا بديل عنه بعدما اختبر الشيعة مرارة الخيارات الأخرى والشقاء التلقائي المترتب عنها وصولاً إلى الموت المجاني والذلة والمهانة.

ثانيًا: عودٌ على مشروع الدولة

الدولة كجهاز ناظم للمجتمع، ناجز إنساني وحضاريّ في الحكمية وإدارة الشأن العام. ولئن كان المجتمع في الوطن اللبناني موجودًا قبل الدولة، يبقى مشروع الدولة طوق الخلاص الإلزامي من هيمنة تحالف المافيا والميليشيا، بل قبل ذلك وبعده، وضرورة قصوى لبقاء المجتمع ونمائه. قضايا مهمة كثيرة ترافق مشروع الدولة قيد التشكّل، ومنها المواطنة والسيادة والعلاقات الدولية والأمن القومي وصيغة النظام السياسي ومآلات تطبيقه وتطويره... وكلّها مساراتٌ يجدر خوضها والنقاش فيها ونحن اليوم على مشارف مرحلة جديدة تبدو واعدة وفي لحظة إقليمية مؤاتية.

1.2 الدستور اللبناني: إطار لا يزال صالحًا؟

يمكن التوقف عند دراسات مقارنة عديدة في القانون الدستوري[7] تضع التجربة اللبنانية في هذا السياق في مكانة متقدمة. أي أن الدستور اللبناني كنصّ يكاد يكون من أهم ما اهتدت إليه المجتمعات المتعددة لإدارة تعدديتها. وخلال محطات واستحقاقات كثيرة، لم تكن المشكلة في الدستور وإنما المشكلة بالمؤتمنين على تطبيق الدستور وفي الممارسة السياسية المرتهنة لصالح تحالف المافيا والميليشيا... ما أدّى إلى تعطيل النظام السياسي بل حتى الانقلاب عليه[8]. يعني مثلاً عدم انتخاب رئيس للجمهورية أو الامتناع عن تسمية رئيس للحكومة، كلاهما ليسا بحق دستوري، بل تعسّف باستخدام الحق في معرض ممارسة

[6] خليفة، ع. (2024) "هل لا يزال ممكنًا أن يخرج من الطائفة الشيعية في لبنان مشروع سياسي معارض للثنائي؟" في دورية فان رقم 4، الصادرة عن مؤسسة أمم للتوثيق والأبحاث، العدد 10، 3 حزيران 2024، ص. 5.

[7] مسرة، أ. (2005) النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة. بيروت: المكتبة الشرقية.

[8] منصور، أ. (2019) الإنقلاب على الطائف. بيروت: دار الجديد.

السلطة وتفريط بالمسؤولية الدستورية؛ فهل على الدستور أن يلحظ سوء النية للمسؤول أم ينصرف إلى دواعي إقامة النظام؟ إذن، لا حاجة في سبيل الإطاحة بتحالف المافيا والميليشيا للإطاحة بالدستور القائم وبالنظام السياسي برمّته بل يكفي العمل على وضع السلطة بيد مسؤولين مؤتمنين على الحكم بمواصفات رجال الدولة، لا أعضاء مافيا وعناصر ميليشيا بربطات عنق.

وعليه، فثمة إمكانية للعمل من خلال النظام السياسي اللبناني ودستوره القائم، فضلاً عن أن الدستور اللبناني يتيح تنفيذ إصلاحات تدريجية تساهم بتعزيز الدولة المدنية من خلال تطوير مؤسسات الدولة وتعزيز استقلالية القضاء وإصلاح النظام الانتخابي عبر تبني قوانين تكرس مبدأ المواطنة وتحدّ من سيطرة الزعماء الطائفيين، وتفعيل دور مؤسسات الرقابة مثل ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد.

علاوة على ما سبق، وردت إصلاحات دستورية منصوص عنها في اتفاق الطائف، وهي لم تنفّذ. أهمّها: إصلاحات اللامركزية الموسعة بحيث تتحسّن ظروف الحكمية السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية بما يسمح بتوزيع أكثر عدالة للموارد والتنمية الشاملة والمستدامة، والحفاظ على المكونات الدينية كجزء من المجتمع وتاريخه وثقافته عبر إقامة مجلس شيوخ وبالمقابل العمل على إلغاء الطائفية بوصفها حالة مؤقتة يجدر تخطّيها.

إلا أن هذه الإصلاحات تتطلب الوجود في مراكز القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية. نحن نقترح تشكيل مجموعات ضغط لتضمين هذه الخطوات في البرامج الانتخابية للمرشحين للإنتخابات النيابية، من أجل العمل على تنفيذها فور فوز أحد هؤلاء المرشحين في الانتخابات النيابية المقبلة. وهذه الإصلاحات ضرورية لإقامة النظام السياسي وهي تحظى بنفس الوقت بالدعم العربي والدولي على حد سواء كونها جزءًا من اتفاق الطائف.

2.2 الدولة الناشئة في لبنان؛ متى تصبح ناجزة؟

إن الدولة الناشئة في لبنان عن ائتلاف الطوائف الدينية ليست كما في البناء الوطني القومي في المجتمعات المتجانسة. أي أنها ليست تتويجًا لمشروع شعب وأمة بل إنها، أي الدولة، سابقة لتشكل عناصر وحدة الشعب. لذلك، فمشروع الدولة في مجتمع متعدد الطوائف كلبنان، لا يضيره أن يكون في طور الإنشاء والتشكّل... ولكن متى يصبح مشروع الدولة ناجزًا؟ هنا كلّ السؤال.

تقدّم العوامل الخارجية وراء إعادة تشكل المشهد الجيو-سياسي في المنطقة لحظة مفصلية لإنجاز مشروع الدولة في لبنان. هزيمة مشروع الممانعة في المنطقة وسقوط نظام بشار الأسد في سوريا يحفّزان العودة إلى الشرعية الدستورية، أساس قيام مشروع الدولة في لبنان.

ثالثًا: متمّمات مشروع الدولة في لبنان وشروطه

إن مشروع الدولة مسارٌ شامل والتزام متواصل يستوجب توافر متمّمات وشروط، منها: تثبيت الهوية الوطنية وترسيخها، ومرجعية حكم القانون والقاعدة الحقوقية، والمواطنة الكاملة وارتباطها بثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان، واستراتيجية الأمن القومي، وخيار الحياد الإيجابي.

1.3 الهوية وعناصر وحدة الشعب

الهوية معطى مركّب ثقافي واجتماعي وسياسي وفردي، وديناميي متغيّر.

لا يجوز اقتصار الهوية على بعد أحادي، فتصبح الهوية إقصائية نتيجة عدم توافر عناصر الالتقاء بحدّها الأقصى، وقد وصفها أمين معلوف بالهويات القاتلة. يندرج في إطارها الهويات الدينية والقومية والإثنية الصرفة.

في مجتمع متعدد الأديان والثقافات كلبنان، الهوية الجامعة لعناصر وحدة الشعب هي بالضرورة هوية مركبة حيث لا ثقافة نهائية ولا ثقافة طاغية، بل تثاقف مستمرّ. ولا انحياز للمنحى القومي الشوفيني، كما يعبّر عنه غيلنر القائل إن عناصر وحدة الشعب هي مجموعة من الخرافات المتوارثة عن الأسلاف وبالقدر الكافي للنفور من كل الآخرين... بل هي إرادة العيش معًا. مجرّد توافر هذه الإرادة، يعني إمكانية بروز هذه الهوية. والعيش معًا لا يعني فرض جماعة نمط عيشها على الجماعات الأخرى ولا يعني تنشئة موجهة للأفراد بغية تغييب عناصر تمايزها. على المستوى الجماعي، الهوية الثقافية هي أن تقدّم الجماعات ذاتها بتاريخها كما تراه ومخيالها بعيونها هي، لا بعيون الآخرين. حيث لا تسامح بل ولا مفاضلة، بل تنوع واختلاف دون تحويله إلى خلاف. وعلى الصعيد الفردي، الهوية كما يعبر عنها مارسيل غوشيه في كتاب الديموقراطية في الدين، هي "أن تكون ذاتك".

2.3 حكم القانون والقاعدة الحقوقية وعدم الإفلات من العقاب

يرسي حكم القانون والقاعدة الحقوقية ثقافة المساءلة والمحاسبة، أي نقيض ممارسة المافيا القائمة على الإفلات من العقاب. ويمكن أن يكون تعزيز الشفافية ممرًّا فعالاً ومباشرًا إلى حكم القانون عبر تمكين القضاء كسلطة مستقلّة واللجوء إلى بدء التحقيقات من تلقاء ذاتها ***(Proprio Motu)*** بناء على المعلومات المتوافرة عن طريق الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات ونشرها، فيتحرّك القضاء بخصوصها كصاحب أهلية.

تحرّك القضاء من تلقاء ذاته صلاحية يمكن اجتراحها في المحاكم اللبنانية على غرار المحكمة الجنائية الدولية، بموجب بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي وينتج عنها إمكانية الملاحقة في في الجرائم في وصفها "أفعال جرمية تثير قلق المجتمع" أو جرائم تصدم ضمير الإنسانية ووعيها الأخلاقي ومنظومة القيم المؤسّسة للمجتمع. ما يستوجب تحرّك القضاء تلقائيًا ومحاكمه صاحبة "الأهلية التي لا مناص منها لممارسة الوظائف التي أنيطت بها وبأغراضها لمنع الإفلات من العقاب.

3.3 المواطنة والديموقراطية وحقوق الإنسان

ليس ربط المواطنة بالنظام الديمقراطي أو بمرجعية حقوق الإنسان ربطًا واقعيًا أو موجبًا. بدليل وجود المواطنين في المجتمعات الأكثر قمعًا، كالمجتمعات الخاضعة للحكم الديني أو للحكم الموجه، تُرهقهم الواجبات وتثقل كاهلهم. بيد أن ربط المواطنة بالديموقراطية وحقوق الإنسان هو ربطٌ مرتجى وينتج عنه ضمان الحريات الفردية والعامة والمساواة بين المواطنين. لنأخذ المواطنة بلا الديموقراطية، عندئذ نولد جميعًا مواطنين بحيازة الهوية عن طريق حق الدم أو حق الأرض وتصبح المواطنة بلا أي فضل ودونما مرجعية قيميّة، فتستغلّها سلطة الاستبداد السياسي أو الديني. بالمقابل، لنأخذ المواطنة مع الديموقراطية، عندئذٍ نحن لا نولد مواطنين فحسب، بل نصبح مواطنين بمقدار الفعالية في المجال العام والأثر في المجتمع واستحقاق المهارات والقدرات للمحاسبة والمساءلة (نتحدث أيضًا في هذا السياق عن المواطنة الفاعلة). تلك المقاربة للمواطنة الفاعلة (بالمطابقة مع

المواطنة الساكنة) ترفع سقف وظائف الدولة في المجتمع بالمقارنة مع الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة على الأحادية أو الحكم باسم الدين بحيث تُنتقص العدالة بحق الآخر المختلف وتغيب المساواة في الحقوق... تلك "المواطنة الكاملة" واردة في وثيقة الأخوة الإنسانية الصادرة عن الفاتيكان والأزهر وهي تصلح للبنان وللمجتمعات كافة، سيما منها التعدّدية. وينتج عنها أيضًا تنظيم مساهمة الدين في المجال العام، وهو من ضمن وظائف الدولة التي تؤدي في لبنان ضمان حرية المعتقد ومتطلبات العيش معًا.

4.3 استراتيجية الأمن القومي

تطرح ديبلوماسية الأمن القومي[9] تعزيز سيادة الدولة من خلال تحصين المؤسسات الأمنية الشرعية من جيش وقوى أمن وشرطة. فلا تستوي الميليشيا ونظام الأمني الموازي مع الدولة وحقها الحصري في احتكار السلاح. ولا تقتصر استراتيجية الأمن القومي على دور السلاح، بل تتعداه إلى وجوب تنمية الإقتصاد الوطني كجزء من الأمن القومي لضمان الاستقرار الداخلي والسلم الأهلي وعناصر وحدة المجتمع. وإقامة النظام السياسي لتعزيز مفهوم المواطنة بدلاً من تعطيل النظام أو الانقلاب عليه نتيجة غلبة طائفية. وتطرح ديبلوماسية الأمن القومي، أخيرًا لا آخرًا، تعزيز علاقات لبنان الدولية وترميم ما انقطع منها مع محيطه والعالم عبر سياسة تحمي المصلحة الوطنية العليا للبنان.

5.3 خيار الحياد الإيجابي

الحياد الإيجابي، المبدأ المنصوص عنه في القانون الدولي العام، كخيار استراتيجي قائم على التوازن والانفتاح وبعيدًا عن الاستقطابات الحادة التي تقسم المجتمع أو تقصم ظهره... والحياد بصفته الايجابية ليس انغلاقًا على الذات بل الفعالية في القضايا الإقليمية والدولية دون الاصطفافات التي تؤدي إلى الانحياز إلى أي محور مع الحفاظ على علاقات جيدة مع الجميع. فتُبنى سياسات اقتصادية مستقلة تمنع الارتهان لأي طرف خارجي، وتتعزز الديلوماسية المعروفة بالوقائية لمنع الوقوع في الأزمات الناشئة خارجًا. مع دعم التوجه نحو قضايا السلام وحقوق الإنسان، ما يجعل لبنان يستترجع صورته ورسالته ويتم الفصل بين المكونات الطائفية اللبنانية والمحاور الإقليمية والدولية.

خاتمة

للخروج من طوق تحالف المافيا والميليشيا، الحلّ الجذري هو مشروع الدولة الحديثة في لبنان، بمتمّماته وشروطه، لا تغيير النظام السياسي. فالبنية الدستورية القاعدية متوافرة ولكنها مغيّبة بواسطة شبكة التبادلات النفعية التي أقامها تحالف المافيا والميليشيا.

في هذه الحال، الفرصة مؤاتية للشروع بالإصلاح التدريجي من ضمن النظام القائم وآلياته وأطره. وفي سلّة الحلّ الجذري وإجراءاته، يأتي تعزيز دور الدولة والتعاون الدولي، ودعم الجيش اللبناني عبر تقديم الدعم المالي والعسكري لمؤسسة الجيش ليكون القوة الوحيدة المسؤولة عن الدفاع الوطني ومكافحة الفساد عبر إصلاح المؤسسات العامة واستقلالية القضاء وتحرّكه تلقائيًا لضمان حقوق المواطنين كافة وتعزيز الثقة بالدولة. ويأتي التفاوض مع المجتمع الدولي لرفع العقوبات المرتبطة

[9] وردت في أنشطة ملتقى التأثير المدني – اللقاءات الصباحية كمدخل لتحقيق دولة المواطنة بحسب أدبيات الملتقى ومنشوراته فضلاً عن تبنّي خيار الحياد الإيجابي.

بحزب الله مقابل تسليم سلاحه للجيش اللبناني وتحقيق إصلاحات سياسية وأمنية وتحسين بيئة الاستثمار من خلال ضمان الاستقرار السياسي والأمني ويصبح لبنان في دائرة الحياد الإيجابي.

هذا الإصلاح التدريجي قد يكون بطيئًا ويواجه عراقيل سياسية، داخلية تنبع من استمرار ممانعة جيوب تحالف المافيا والميليشيا أو خارجية نتيجة تحوّل وجهة الزخم أو مصالح القوى الدولية المعنية بإعادة تشكيل المشهد الجيو-سياسي في المنطقة، ولبنان جزء منها.

قد تتصاعد الضغوط الشعبية التي يجدر استثمارها في سبيل تحصين عملية الإصلاحات التدريجية لفرض تغيير حقيقي دون الانزلاق إلى الفوضى. كل ذلك، يتطلب جهودًا مركبة تشمل الضغط الشعبي، الإصلاحات المؤسساتية، والتغيير في الثقافة السياسية. يبقى السؤال مفتوحًا: هل سيتمكن اللبنانيون من فرض إصلاح تدريجي أم أن التغيير الجذري سيكون الخيار الوحيد خاصة في ضوء المشهد الإقليمي والخارجي وبروز عوامل التأثير التي ترسم مشهدًا جديدًا في المنطقة؟

السيـرة الذاتيـَّة للكاتب

د. علي خليفة مؤسس ومدير مؤسسة ألف ياء للنشر والتوزيع المعنيّة بالكتابة والنشر بما يحفّز التفكير الذاتي والحس الناقد. *وللمؤسسة بيت ثقافي في جنوب لبنان، ينظم الندوات والحوارات السياسية والثقافية والاجتماعية المتنوعة .*

مرشح سابق في الانتخابات النيابية عن دائرة الجنوب في لوائح التغيير. وهو مؤسّس في حركة "تحرُّر"- من أجل لبنان دولة حديثة ليبرالية .

استشاري سابق لدى المركز الدولي لعلوم الإنسان العامل برعاية منظمة اليونيسكو، عضو سابق في الكرسي الجامعي للتربية على المواطنية البيئية والتنمية المستدامة في جامعة القديس يوسف بالتعاون مع مؤسسة .DIANE عضو سابق في لجنة تطوير مناهج التربية الوطنية والتنشئة المدنية في المركز التربوي للبحوث والإنماء، بالتعاون مع المجلس البريطاني .

شغل سابقًا منصب المدير التنفيذي للمعهد العالي لإعداد المربّين التابع للبعثة الثقافية الفرنسية في بيروت .

متفرّغ برتبة أستاذ التعليم العالي في الجامعة اللّبنانية، كلية التربية .

دكتور في علوم التربية من جامعة جنيف، سويسرا

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت – شارع اللنبي – مبنى المرفأ 136 الطابق
الرابع – بيروت – لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative "Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international" (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the "Civic Influence Hub" (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني "ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.